

الفصل الثالث:

حكم زواج المسلم بالكتابية في دار الحرب

الآية التي دلت على جواز زواج المسلم بالكتابية، لم تفرق بين أن يتزوجها في دار الإسلام أو في دار الحرب ولكن دار الحرب تختلف عن دار الإسلام، بأن السيطرة في دار الإسلام للمسلمين الذين هم أهل الحل والعقد، يحكمون بشريعة الله التي أنزلها في كتابه وفي سنة رسوله ﷺ، وتظهر فيها شعائر الإسلام، واحتمال ميل الزوجة إلى دين زوجها المسلم وارد، كما أن احترامها لآداب الإسلام، وعدم مجاهرتها بما يخالفها أقرب، إرضاءً لزوجها الذي يغيظه مخالفة دينه في الأخلاق وارتكاب المحرمات، وإن تساهل فيه مراعاة لمعتقداتها الذي تزوجها مع علمه به وهذا بخلاف دار الحرب التي تكون الهيمنة والسيطرة فيها للكفار الذين هم أهل الحل والعقد، والحكم فيها إنما يكون بقوانينهم التي تخالف الإسلام، كما أن الشعائر الظاهرة فيها هي شعائر الكفر، وليست شعائر الإسلام، والأخلاق السائدة فيها هي أخلاق الكفار ولهذا تكون الزوجة الكتابية في بلاد الحرب، أكثر تمسكا بدينها وأخلاقها وعاداتها، وأقل ميلا إلى دين زوجها وأخلاقه بل إنه ليخشى على زوجها المسلم أن يتأثر بمحيط الكفر الذي يعيش فيه، ويخشى أكثر على ذريته من التدين بدين

أهم التي تربيههم عليه ولهذا اختلف العلماء الذين أجازوا زواج المسلم بالكتابية في دار الإسلام، في زواجه بها في دار الحرب.

فقد ذكر القرطبي أن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن نكاح أهل الكتاب إذا كانوا حرباً؟ فقال لا يحل وتلا قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (1) قال المتحدث حدثت بذلك إبراهيم النخعي فأعجبه يعني أن إبراهيم يقول بالتحريم وكره مالك تزوج الحربيات، لعله ترك الولد في دار الحرب، ولتصرفها في الخمر والخزير. (2)

فمذهب ابن عباس رضي الله عنهما وإبراهيم النخعي، تحريم زواج المسلم بالكتابية في دار الحرب، ويحتمل أن تكون كراهة الإمام مالك لذلك، كراهة تحريم وسبب التحريم أن المسلم مأمور بقتال الكفار المحاربين، وفي زواجه بالحربية في دار الحرب ركون إلى تلك الدار، وداع إلى سكناه بها وبقائه فيها، وذلك يعود إلى معنى قتاله مع إخوانه المسلمين بالنقض، بل إن في بقائه في دار الحرب مع ذريته، تكثير لسواد الكفار المحاربين على المسلمين كما أن امرأته الحربية قد تنشئ أولاده وتربيههم على النصرانية وبغض المسلمين، وغير ذلك من المفساد المترتبة على زواجه بالحربية في دار الحرب.

أقوال العلماء في حكم زواج المسلم بالكتابية في دار الحرب.

وقد صرحت كتب المذاهب الفقهية بكراهة الزواج بالكتابية في دار الحرب، إلا أن بعضهم يفسرون الكراهة بكراهة التحريم، وبعضهم يفسرونها بكراهة التنزيه.

قال السرخسي بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أنه سئل عن مناكحة أهل الحرب من أهل الكتاب؟ فكره ذلك، وبه نأخذ، فنقول: يجوز للمسلم أن يتزوج كتابية في دار الحرب، ولكنه يكره، لأنه إذا تزوجها هناك، ربما يختار المقام فيهم وقال ﷺ أنا بريء من كل مسلم مع مشرك، لا تراعى ناراهما (1) ولفظه أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين) قالوا: يا رسول الله لم؟ قال لا تراعى ناراهما ولأن فيه تعريضاً ولده للرق، فربما تحبل فتسبى، فيصير ما في بطنها رقيقاً، وإن كان مسلماً، وإذا ولدت تخلق الولد بأخلاق الكفار، وفيه بعض الفتنة، فيكره لهذا. (2)

ورجح الفقيه الحنفي محمد أمين المشهور بابن عابدين رحمه الله أن الكراهة هنا كراهة تحريمية، وليست كراهة تنزيهية، فقال وفيه أن

(2) المبسوط 50/5 مجمع الأنهر في شرح مرتقى

(1) رواه أبو داود 3/ 105

الأبهر 328/1 وكتاب السير الكبير 5/ 1838 للإمام محمد بن حسن الشيباني

إطلاقهم الكراهة في الحربية يفيد أنها تحريمية، والدليل عند المجتهد على أن التعليق يفيد ذلك، ففي الفتح ويجوز تزوج الكتابيات، والأولى أن لا يفعل وتكره الكتابية الحربية إجماعاً، لافتتاح باب الفتنة، من إمكان التعليق المستدعي للمقام معها في دار الحرب، وتعرض الولد على التخلق بأخلاق أهل الكفر، وعلى الرق، بأن تسبى وهي حبلى، فيولد رقيقاً، وإن كان مسلماً (1) وصرح الدكتور وهبة الزحيلي في كتابه الفقه الإسلامي وأدلته الجزء السابع ص145 أن الحنفية يحرمون الزواج بالحربية في دار الحرب

فقوله: والأولى ألا يفعل يفيد كراهة التنزيه في غير الحربية، وما بعده يفيد كراهة التحريم في الزواج بالحربية في دار الحرب وقال في الشرح الصغير في المذهب المالكي وتؤكد أي الكراهة إن تزوجها بدار الحرب، لأن لها قوة بها لم تكن بدار الإسلام، فربما ربت ولده على دينها، ولم تبال باطلاع أبيه على ذلك (2) وقال النووي وتحل كتابية، ولكن تكره حربية، وكذا ذمية على الصحيح وقال في الحاشية: لكن الحربية أشد كراهة منها (3) وقال الخرقى ولا يتزوج في أرض العدو، إلا أن تغلب عليه الشهوة، فيتزوج مسلمة ويعزل عنها، ولا يتزوج منهم ومن اشترى منهم جارية لم يطأها في الفرج، وهو في أرضهم وقال ابن قدامة

(2) الشرح الصغير 420/2

(1) حاشية رد المحتار على الدر المختار 45/3

(3) المنهاج مع حاشيته 187/2

معلقا على ذلك يعني والله أعلم من دخل أرض العدو بأمان، فأما إن كان في جيش المسلمين فمباح له أن يتزوج، وقد روي عن سعيد بن أبي هلال أنه بلغه أن رسول الله ﷺ، زوج أبا بكر أسماء بنت عميس وهم تحت الرايات أخرجه سعيد، لأن الكفار لا يد لهم عليه، فأشبهه من في دار الإسلام أما الأسير فظاهر كلام أحمد أنه لا يحل له التزوج ما دام أسيرا، لأنه منعه من وطء امرأته إذا أسرت معه، مع صحة نكاحهما، وهذا قول الزهري، فإنه قال لا يحل للأسير أن يتزوج ما دام في أرض المشركين (1) وقال ابن القيم وإنما الذي نص عليه أحمد، ما رواه ابنه عبد الله، قال: كره أن يتزوج الرجل في دار الحرب، أو يتسرى، من أجل ولده، وقال في رواية إسحاق بن إبراهيم: لا يتزوج ولا يتسرى الأسير، ولا يتسرى بمسلمة، إلا أن يخاف على نفسه، فإذا خاف على نفسه لا يطلب الولد (2) وبهذا يظهر أن مذهب الإمام أحمد، أكثر صراحة في تحريم زواج المسلم بالكتابية في دار الحرب، بل لا يبيح له وطء أمته المسلمة أو امرأته في دار الحرب إلا للضرورة، مع توقي إنجاب الولد ويلى مذهب الإمام أحمد في الصراحة بالتحريم المذهب الحنفي.

أسباب تحريم العلماء زواج المسلم بالكتابية في دار الحرب.

والذي دعا العلماء إلى القول بتحريم زواج المسلم بالكتابية في دار الحرب أو كراهته، يتلخص في ثلاثة أمور رئيسة:

الأمر الأول: الخوف على ذرية المسلم المولودين في دار الحرب من أن يربوا على غير دين أبيهم، فيكون بذلك قد غرس لأعداء الإسلام غرسا يكثر به سوادهم، ويخسر بذلك المسلمون الذين هم أولى بتكثير سوادهم، وقد علم أن حفظ النسل ضرورة من ضرورات الحياة التي يجب حفظها وحمايتها والمقصد الأساسي من حفظ النسل البشري في الأرض، أن يكون النسل محققا لعبادة الله، لأن الله تعالى إنما خلق الخلق لعبادته، كما قال تعالى ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ (1) وبعبادة الله تعالى يُعمّر الكونُ عمارة ترضيه، وتحقق للبشرية السعادة في الدنيا والآخرة، والمسلم الذي يلقي نطفته في رحم يعلم أو يغلب على ظنه، أن ذريته المتناسلة من ذلك الرحم سيكونون في عداد الكفار الذين يصدون عن دين الله، يكون قد أضاع نسله، ولم يحفظه الحفظ الذي يترتب عليه المقصد الأساسي منه ولهذا نص بعض العلماء على أن المسلم لا يتزوج في دار الحرب وإن خاف على نفسه وبعضهم أجاز له أن يتزوج بمسلمة ويعزل عنها ز وبعضهم أجاز له التزوج بالحربية ولا يقصد الولد، ولا

يطأ جاريته في فرجها كل ذلك من أجل الخوف على ولده من الكفر.
 الأمر الثاني: الخوف من اختيار المسلم المقام بين ظهرائي الكفار
 الحربيين، لما في ذلك من المفاسد

مفاسد الزواج بالكتابية في دار الحرب

المفسدة الأولى: مخالفة الأمر بالهجرة إلى بلاد الإسلام.
 وفي ذلك تعريض المسلم نفسه لعذاب الله وسخطه، وإذلال نفسه
 لعدوه، كما قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُم الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ
 كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً
 فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ
 الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا فَأُولَئِكَ
 عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا﴾
 قال القرطبي المراد بها جماعة من أهل مكة، كانوا قد أسلموا،
 وأظهروا للنبي ﷺ الإيمان به، فلما هاجر النبي ﷺ، أقاموا مع قومهم،
 وفتن منهم جماعة فافتتنوا، فلما كان أمر بدر خرج منهم قوم مع الكفار،
 فنزلت الآية (1) فالمسلم الذي يقيم في بلاد الحرب وهو قادر على
 الهجرة إلى بلاد الإسلام معرض لسخط الله.

المفسدة الثانية: تكثير سواد الكافرين، وتقليل سواد المسلمين وفي ذلك

تقوية للكفار، وإضعاف للمسلمين.

المفسدة الثالثة: تعريض ذريته للكفر، أو الاسترقاق، ولو كانوا مسلمين، ذلك أن امرأته قد يأسرها المسلمون وهي حامل، فيكون ولدها رقيقاً.

المفسدة الرابعة: ما قد يتعرض له المسلم من المنكر.

ومن ذلك تعاطي المحرمات التي قد لا يستطيع الإفلات من تعاطيها، ومشاهدة المنكرات الكثيرة التي تجعله يألفها ولا ينكرها قلبه، بل قد يموت قلبه فيرضى بها لكثرتها.

المفسدة الخامسة: ما تمارسه امرأته من منكرات.

فقد تمارس أنواعاً كثيرة من تلك المنكرات، وقد يميل مع طول الوقت والمعايشة، إلى كثير من تلك المنكرات المخالفة لدينه، إن سلم من الارتداد عنه ومن هنا يبدو رجحان القول بتحريم زواج المسلم بالكتابية في دار الحرب، لأن زواجه بالكتابية في دار الإسلام مباح مع الكراهة، ومعلوم أن تناول المباح إذا أدى إلى مفسد تفوق المصلحة من تناوله، غلب جانب المفسدة الراجعة فيدخل في الحرام بذلك، ومفسد نكاح الكتابية في دار الحرب تفوق المصالح المترتبة عليه